

شرح كتاب (الرد على الجهمية) لعثمان بن سعيد الدارمي - رحمه الله.

شرح فضيلة الشيخ

أ.د. أحمد بن عبدالرحمن القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس (١٥)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد انتهى بنا المطاف في قراءتنا في "الرد على الجهمية" لعثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله إلى مسألة التزول، وتطرق رحمه الله تعالى إلى الرد عقلاً ونقلاً على الجهمية الذين أنكروا حقيقة التزول، وكان في ضمن ما قال في القراءة السابقة التعبير بالحد وإثبات الحد لله عز وجل، وهذه مسألة قد اختلف فيها السلف بين إطلاق القول فيها أو المنع، ونذكر قاعدة عامة في هذا المقام ربما سبق تقريرها في مناسبات سابقة، وهي: أن المضاف إلى الله سبحانه وتعالى إما أن يكون على سبيل الإثبات، أو على سبيل النفي، أو أن يكون شيء لم يرد فيه لا نفي ولا إثبات، لا يخلو الأمر من أحد هذه الاحتمالات الثلاث، المضاف إلى الله تعالى من الصفات: إما أن يكون من قبيل الإثبات، أو من قبيل النفي، أو مما لم يرد فيه نفي ولا إثبات، فالواجب علينا في كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة أمران، الواجب علينا في الإثبات أي: فيما أثبتته الرب لنفسه، أو أثبتته له نبيه صلى الله عليه وسلم من صفات الكمال أمران:

الأمر الأول: إثبات ما أثبت الرب لنفسه أو أثبتته له نبيه صلى الله عليه وسلم، وأن لا نستشنع شيئاً من ذلك، ولا نرده بمحض العقول.

الأمر الثاني: أن نسلم من محاذير أربعة: من التمثيل، والتكليف، والتحريف، والتعطيل، وهذا ينسحب على كل ما أضاف الرب إلى نفسه على سبيل الإثبات من الأسماء الحسنى والصفات العلاء، فكلها صفات كمال تُثبت لله تعالى على الوجه اللائق، ولا يجوز بحال من الأحوال أن تُسلط عليها معاول التحريف، وإن سمي تأويلاً، ولا أن

يُغَالَى فِي إثباتها حتى يُبْلَغَ بِهَا درجة التمثيل، ولا أن تُكَيَّفَ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، كما قال ربنا: ((فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ)) [النحل: ٧٤].

القسم الثاني: ما نفاه الرب عن نفسه، فالواجب فيه أمران:

الأمر الأول: نفي ما نفى الله عن نفسه أو نفاه عن نبيه صلى الله عليه وسلم، فإنَّ كُلَّ ما نفى الرب عن نفسه فهو صفة نقص في حقه، ليس فيها كمال.

الأمر الثاني: إثبات كمال ضدها لله تعالى بأن نعتقد ثبوت كمال ضد الصفة المنفية، فإذا نفى الله عن نفسه الجهل أثبتنا له كمال العلم، وإذا نفى عن نفسه العجز أثبتنا له كمال القدرة، وإذا نفى عن نفسه الظلم أثبتنا له كمال العدل، وهكذا، لأنَّ النفي المجرد لا يدل على الكمال، لأنَّه نفي، والنفي لا يدل على شيء، ولأنَّ النفي تارة يكون بسبب عدم القابلية، وتارة يكون بسبب العجز، فلأجل ذلك اشتراطنا في النفي ثبوت كمال ضد الصفة المنفية.

أما الأمر الثالث وهو الذي يهمننا في هذا المقام فهو: ما لم يرد فيه نفي ولا إثبات مما يفعله بعض الناس من ألفاظ ويضيفها إلى الله، نفيًا أو إثباتًا، فالواجب في هذا المقام التوقف في اللفظ، فلا نثبت ولا ننفي، لأننا إذا أثبتنا أخطأنا، وإذا نفينا أخطأنا، ذلك أن ما يضاف إلى الرب أمر توقيفي، لا يجوز فيه القطع والخوض بمحض العقول، لا بدَّ من توقيف، لا بدَّ من نص، فلأجل ذلك نقول: نتوقف في اللفظ، فلا نثبت ولا ننفيه.

أما الأمر الثاني: فهو الاستفصال عن المعنى، والاستفصال هو: طلب التفصيل، فنقول لمن أطلق هذا اللفظ: ما أردت بذلك؟ فإن ذكر لنا معنى صالحاً قبلناه، وقلنا: أصبت في المعنى وأخطأت في اللفظ، وإن ذكر معنى باطلاً رددناه وقلنا: أخطأت في اللفظ والمعنى.

وبناءً على هذه القاعدة فإنَّ بعض ما أحدث من الألفاظ نعاملها بهذا القانون، مثلاً: لفظ الجهة، لفظ الجسم، لفظ الحيِّز، لفظ الحد، هذه الألفاظ التي لم ترد في الكتاب والسنة لا بنفي ولا إثبات، لا نثبتها لله ولا ننفيها عنه، ولكن نستفصل عن المعنى، فإذا كان معني صحيحاً قبلناه وأمضيناه، وإذا كان معني باطلاً رددناه، ونتحفظ في اللفظ، ونقتصر في هذا المقام بالتمثيل بهذا اللفظ الذي عبَّر به المؤلف وهو الحد، فإنَّنا في الواقع لو بحثنا في نصوص الكتاب والسنة لم نجد أن الله تعالى وصف نفسه بالحد بنفي ولا إثبات، فمقتضى ذلك أن لا نطلق

القول بنفي الحد أو إثباته، ولكننا نستفصل عن مراد القائل به، فإذا كان مراده بإثبات الحد كما صنع الإمام الدارمي رحمه الله وغيره من الأئمة أثبتوا الحد، وذلك في مقام ردّهم على حلولية الجهمية الذين يزعمون أن الله في كل مكان، فأتوا بهذه العبارة التوضيحية لقطع مقاتلهم وردّها، فنقول: إن أريد بإثبات الحد أن الله سبحانه وتعالى له ذات متميِّزة عن الذوات، فهذا معنى صحيح، وإن أريد بنفي الحد عن الله عز وجل أن الله سبحانه وتعالى ذاته مضمحلة متلاشية منتشرة في كل مكان، فهذا معنى باطل نفيه عن الله عز وجل، ونفي دلالتة، وذلك أن من المبطلين من ينفي الحد عن الله يريد بذلك أنه في كل مكان، وأنه منتشر كانتشار الهواء والنور، وهو بذلك يبطل ما دلّت عليه النصوص من كونه سبحانه فوق سماواته مستو على عرشه، فهذا مراد باطل نرده لفظاً ومعنى، وأما من قصد بإثبات الحد أن الله سبحانه وتعالى بائن من خلقه، ليس فيه شيء من خلقه، ولا في خلقه شيء منه، فهذا معنى صحيح دلّت عليه النصوص، فنثبت هذا المعنى ولا نستعمل هذا اللفظ، ونعتذر لمن عبّر به أنه قاله في مقام الحاجة، وتحقيق الإثبات، ونحو ذلك، ولهذا نقل المحشي عن الذهبي رحمه الله في هذه المسألة قوله: (قلت: الصواب الكف عن إطلاق ذلك، إذ لم يأت فيه نص، ولو فرضنا أن المعنى صحيح فليس لنا أن نتفوّه بشيء لم يأذن به الله خوفاً من أن يدخل القلب شيء من البدعة، اللهم احفظ علينا إيماننا). انتهى من السير. لكن لا يصلح في الاستدلال بنفي الحد ما نقله بعضهم عن الإمام أحمد رحمه الله، قيل لأبي عبد الله: ما معنى ((وَهُوَ مَعَكُمْ)) [الحديد: ٤]؟ قال: علمه محيط بالكل، وربنا على العرش بلا حد ولا صفة. لأنّ قوله هنا: بلا حد، أراد به حدّاً معيناً وهو تحديد استوائه على عرشه، بمعنى كلفيته، فهو لا يسعف من أراد أن ينفي الحد بإطلاق، فمراد الإمام أحمد هاهنا بقوله: بلا حدّ ولا صفة، أي: بلا تحديد لكيفية استوائه على عرشه، ولم يرد منه نفي الحد بإطلاق، لكن ما قررناه آنفاً أقعد وهو أن ما لم يرد في الكتاب والسنة فيه لفظ فإننا نتوقف في لفظه ونستفصل في معناه.

ثم نواصل في تقرير المؤلف رحمه الله فقال: [لأنّ الكلمة قد اتفقت من الخلق كلهم أنّ الشيء لا يكون إلا بحدّ وصفة، وأن لا شيء ليس له حدّ وصفة^١، فلذلك قلتم: لا حدّ له، وقد أكذبكم الله تعالى، فسمى نفسه: أكبر الأشياء، وأعظم الأشياء، وخلاق الأشياء، قال تعالى: ((قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي

١ لعلها: ولا صفة.

وَبَيْنَكُمْ)) [الأنعام: ١٩]، وقال: ((كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ)) [القصص: ٨٨]، فهو سمي نفسه: أكبر الأشياء، وأعظم الأشياء، وخلاق الأشياء، وله حدٌّ، وهو يعلمه لا غيره].

إذاً تبين لنا مراد المصنف بالحد، وأيضاً تبين المعنى الباطل الذي يقصده هؤلاء المعطلة بنفي الحد وهو كونه سبحانه وتعالى لم يستو على عرشه، وأنه ممتزج بخلقه، ونحو ذلك، وعلى هذا فلو أن أحداً نفى الحد وأراد بنفيه الحد هو عدم العلم وعدم الإحاطة به سبحانه، فهذا صحيح، لكنه أخطأ في التعبير، فقد يريد أحد بنفي الحد هذا المعنى وهو أنه لا يمكن أن يُحدَّ بمعنى: أنه لا يُحاط به علماً، فهذا معنى صحيح، لكن مراد الجهمية غير ذلك.

[حدَّثنا الحسن بن الصباح البزار البغدادي، (قال): حدَّثنا علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك، أنه سئل: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق العرش، فوق السماء السابعة على العرش، بائن من خلقه. قال: قلت: بحدٍّ؟ قال: فبأي شيء؟]

قال أبو سعيد رحمه الله: والحجة لقول ابن المبارك رحمه الله قول الله تبارك وتعالى: ((وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ)) [الزمر: ٧٥]، فلماذا يحفون حول العرش إلا لأن الله عز وجل فوقه، ولو كان في كل مكان لحفوا بالأمكنة كلها، لا بالعرش دونها، ففي هذا بيان بين للحد، وأن الله فوق العرش، والملائكة حوله حافون يسبحونه ويقدمونه، ويحمل عرشه بعضهم، قال الله تعالى: ((الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ)) [غافر: ٧].

ولا يجوز في هذه المقامات العظيمة الشريفة أن يتبادر إلى الذهن تكييف أو تصور معين، بل يكتف الإنسان بالمعنى العام الذي دلَّت عليه هذه النصوص، ولا يستحضر صورة أو كيفية معينة، فكل ما خطر ببالك فالله ليس كذلك.

[قال أبو سعيد رحمه الله: فسمعت محتجاً يحتج عنهم في إنكارهم الحد والتزول، وفي قولهم: هو في كل مكان، بحديث: {أربعة أملاك التقوا: أحدهم جاء من المشرق، والآخر من المغرب، والثالث من السماء، والرابع من الأرض، فقالوا أربعتهم: جئنا من عند الله}، فقلت: إن أفلس الناس من الحديث وأفقرهم فيه الذي لا يجد من الحديث ما يدفع به تلك الأحاديث الصحيحة المشهورة في تلك الأبواب إلا هذا الحديث، وهو أيضاً من الحديث أفلس، لأن هذا الحديث لو صحَّ كان عليه لا له].

هذا حديث باطل موضوع، كما قال المحشي: لا خطام له ولا زمام، وهو من جراب الجهمية. [فالحمد لله إذ أجاؤكم الضرورة إلى هذا وما أشبهه، لأنهم لو وجدوا حديثاً منصوصاً في دعواهم لاحتجوا به لا بهذا، ولكن حين أيسوا من ذلك وأعياهم طلبه تعلقوا بهذا الحديث المشتبه على جهال الناس ليروجوا بسببه عليهم أغلوطة، وسنبيّن لهم ما اشتبه عليهم من هذا الحديث إن شاء الله، حتى يعلموا أنه عليهم لا لهم.

قلنا: هذا الحديث لو صحّ لكان معناه مفهوماً معقولاً، لا لبس له، أنّهم جاءوا كلهم من عند الله كما قالوا، لأنّ الله تعالى على عرشه، فوق سماواته، وسماواته فوق أرضه كالقبة، وكما وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو يتزل ملائكة من عنده بالمشرق، وملائكة بالمغرب، وملائكة إلى تخوم الأرض، للأمر من أموره، ولرحمته، ولعذابه، ولما يشاء من أموره، فلو أنزل أحد هؤلاء الأربعة بالمشرق، والثاني بالمغرب، والثالث أنزله من السماء إلى تخوم الأرض للأمر من أموره، ثم عرجوا منها، والتقوا جميعاً في ملتقى من الأرض مع رابع، نزل من ملتقاهم من السماء، فسئلوا جميعاً من أين جاءوا، فقالوا جميعاً: جئنا من عند الله، لكان المعنى فيه صحيحاً على مذهبنا، لا على مذهبكم، لأنّ كلاً بعثهم الله تعالى من السماء، وكلاً نزلوا من عنده في مواطن مختلفة، ولو نزل مائة ألف ملك في مائة ألف مكان من الأرض لجاءوا من عند الله، وإنّما قيل: من عند الله، لأنّ الله تبارك وتعالى فوق السماء، والملائكة في السموات، وبعضهم حافون بعرشه، فهم أقرب إلى عرش الرحمن من أهل الأرض، ومما يبيّن ذلك قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ)) [الأعراف: ٢٠٦]، ففي هذه الآية بيان لتحقيق ما ادعينا للحد، فإنّه فوق العرش بائن من خلقه، ولإبطال دعوى الذين ادعوا أنّ الله في كلّ مكان، لأنّه لو كان في كلّ مكان ما كان لخصوص الملائكة أهم ((عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ)) [الأعراف: ٢٠٦] معنّى، بل كانت الملائكة والجن والإنس وسائر الخلق كلهم عند ربك في دعواهم بمتزلة واحدة، أن^١ لو كان في كلّ مكان، وإذا^٢ لذهب معنى قوله: ((لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ)) [الأعراف: ٢٠٦]، لأنّ أكثر أهل

١ لعلها: إذ.

٢ لعلها: إذا.

الأرض من الجن والإنس من يستكبر عن عبادته، ولا يسجد له، ولكن خصَّ الله بهذه الصفة الملائكة الذين هم عنده في السموات].

وهذا المعنى هو الذي يقع في نفوس الأسوياء، ويتفق مع فطرهم، فإن من بقي على الفطرة الأصلية وقرأ هذه النصوص علم أن الله سبحانه وتعالى في العلو، وأن ملائكته المقربون عنده يحفون بعرشه، وأنهم يختلفون عن سائر المخلوقات بقربهم من ربهم، ولذلك أورثهم ذلك مزيد خشية وتعظيم لله سبحانه وتعالى، وهذا بسبب قربهم، ومما يدلُّ على أن القرب سبب للخشية أن ملائكة الرحمن حينما بشرُوا إبراهيم عليه السلام بالبشرى، وجاءت امرأته وصكَّت وجهها، وقالت: ((أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ)) [هود: ٧٢]، وتعجبت، قالت لها الملائكة: ((أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)) [هود: ٧٣]، فهم عجبوا من عجبها، لأنَّه من كان من الله أقرب كان به أعرف وأعلم، فهي قد عجبت بحكم بشريتها أن كيف تلد وهي عجوز؟ لكن لما كانت الملائكة الكرام أدرى بالله سبحانه وتعالى، وبِعظيم خلقه، وبديع صنعه، لم يجدوا في ذلك عجباً.

[فأوطنوا بهذه الآية، واطرقوا بها رءوسهم عند دعواهم: إنَّ الله في كلِّ مكان، فإنَّها آخذة بمخلوقهم، لا مفرَّ لهم منها إلاَّ بحدود، فإنَّ أقروا أنَّهم من الملائكة الذين عنده دون سواهم^١، فقد أصابوا ما أراد الله، ونقضوا قولهم: أنَّ الله في كلِّ مكان، وأقروا له بالحد، وأنَّه فوق السموات، والملائكة عنده: ((لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ)) [الأعراف: ٢٠٦]، وإن لم يقروا به كانوا بذلك جاحدين لتزليل الله تعالى، ويلزمهم في دعواهم أن يشهدوا لجميع عبدة الأوثان، وعبدة الشمس والقمر، والجن والإنس، وكفرة أهل الكتابين والنجوس أنَّهم كلهم ((عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ)) [الأعراف: ٢٠٦]، لأنَّ الله تعالى قد أخبر أن الذين عنده كذلك صفاً لهم].

وهذا لازم لهم لا محيد لهم عنه، إن لم يثبتوا علو الرب سبحانه وتعالى، وزعموا بأنَّ جميع الأشياء بالنسبة له سواء، لم يكن للملائكة فضلٌ وتميُّزٌ عن بقية المخلوقات من عبدة الأوثان، وعبدة الشمس والقمر والجن والإنس، ولكان الناس سواء بالنسبة إلى الله، أما ما دلَّت عليه الآية فإنَّها تدلُّ على لفظ العندية، والملائكة في السموات عند ربها، والله تعالى فوقهم، ((يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ)) [النحل: ٥٠].

^١ لعلها: دون من سواهم.

فإن يكن الخلق كلهم في دعواهم عنده وهو عندهم، وكلٌ يسبح له، ويسجد له، ولا يستكبر عن عبادته، ومن قال هذا فقد كفر بكتاب الله، ووجد آيات الله، لأنَّ الله تعالى وصف الملائكة الذين عنده بهذه الصفة، ووصف كفار الجن والإنس، وعبدة الأوثان بالعتو والاستكبار عن عبادته، والنفور عن طاعته، قال تعالى: ((لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا)) [الفرقان: ٢١]، ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا)) [الفرقان: ٦٠]، فافهموا هذه الآية، فإنها قاطعة لحججهم.

باب الرؤية].

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الباب أيضاً من أشرف الأبواب، ومن أعظم ما يتمناه المؤمن وهو رؤية محبوبه سبحانه وبجمده، فإن من أحب شيئاً اشتاق لرؤيته، والله تعالى أعظم محبوب، ومحبه راسخة في قلوب المؤمنين، بل إن حقيقة التأله هو الانجذاب، وإنما يحصل كما التعلق أو إنما يحصل المطلوب برؤية المحبوب، فمن تعلق بشيء أو تعلق بأحد طمع في أن يظفر بمرآه، كما هو معلوم معقول لدى البشر، فأنت إذا سمعت بأحد وأحبته سعيت للقياء، وهذا هو ما أودعه الله تعالى في قلوب المؤمنين، فإنه قد جعل في قلوبهم شوقاً دفيناً إلى رؤيته سبحانه، ولهذا تجدون أن موسى عليه السلام لما كلمه ربه، قال: ((رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ)) [الأعراف: ١٤٣]، هذا الطلب من موسى عليه السلام لم يعاتبه الله عليه، ولم يعنفه بسببه، مثلما عتب الله تعالى على نوح لما قال: ((إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ)) [هود: ٤٥]، ((قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)) [هود: ٤٦]، وقال: ((إِنِّي أَعْظَمُ أَنْ تَكُونَ مِنْ الْجَاهِلِينَ)) [هود: ٤٦]، لكن موسى عليه السلام لما قال: ((رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ)) [الأعراف: ١٤٣]، لم يعاتبه ربه، وإنما صرفه مبيناً له أنه لا يطيق ذلك، ((قَالَ لَنْ تَرَانِي)) [الأعراف: ١٤٣]، أي: في الدنيا، ((وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ)) [الأعراف: ١٤٣]، فدل ذلك على أن هذه التزعة نزعة طبيعية عند المؤمنين، وهو الشوق لرؤية الله سبحانه وتعالى، وهو ما ادخره الله تعالى لهم في الآخرة، كما استدل عليه النصوص.

واعلموا أن الناس في باب الرؤية طرفان ووسط، فمنهم من غلا في إثبات الرؤية حتى أثبتتها لبعض الناس في الدنيا، كما تدعي ذلك بعض الصوفية حينما يزعم زاعمهم أنه رأى الله، أو تبدى له الله، أو نحو ذلك، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال في الحديث الصحيح لما ذكر الدجال وادعاءه الألوهية، قال: {واعلموا أنكم

لن تروا ربكم حتى تموتوا}، ونفى النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه أنه رأى ربه، وقال: {نورٌ أتى أراه}، وقال: {رأيت نوراً}.

وعلى النقيض منهم وفي الطرف المقابل المعتزلة ومن وافقهم من الروافض والخوارج حيث أنكروا الرؤية مطلقاً، وقالوا: لا يمكن أن تقع رؤية، لأنه ليس ثم تناسب بين الرائي والمرئي، بمحض العقول، وربما شبَّهوا ببعض المنقول كما سنبيِّن لاحقاً، أما أهل السنة والجماعة فإنَّهم أجمعوا على إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة في موضعين، في عرصات القيامة، وهي مواقف الحساب كما دلَّ عليه حديث أبي هريرة وأبي سعيد في صحيح البخاري وغيره، وفي الجنة حينما يشرق عليهم ربهم من فوقهم، فهذا يُعدُّ عند أهل السنة والجماعة من معاهد الاعتقاد، ومما تواترت به النصوص، ثبت قرآناً، وثبت في السنة بطريق التواتر، حتى بلغت أحاديث الرؤية مبلغ التواتر الذي لا يختلف عليه أهل الحديث.

مما تواتر حديث من كذب
ورؤية شفاعته والحوضُ
ومن بنى لله بيتاً واقترب
ومسح خفين وهدي بعضُ

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.